

**نص كلمة دولة قطر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ألقاها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر.**

(السياسة، الكويت، ١٩٩٥/٨/٥، العدد ٩٥٨٩).

السيد الرئيس:

يسعدني في مستهل كلمتي هذه أن أهنيكم على اختياركم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاريخية الخمسين مما يعبر عن تقدير الدول الأعضاء لبلدكم الصديق وثقتهم في كفاءتكم السياسية ومهارتكم الدبلوماسية اللتين ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة المهمة:

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن تقدير وفد بلادي وتقديري الشخصي لسلفكم الرئيس السفير إمارا إيسي على ما أظهره من مقدرة فائقة في توجيه أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أعبر عن ثقة دولة قطر وتقديرها لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي على ما يبذله من جهود في خدمة المنظمة الدولية والعمل الدائب على تحقيق المبادئ السامية للأمم المتحدة وتعزيز دورها الرامي لصنع وحفظ السلام العالمي.

كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة إلى الدول

التي انضمت للمنظمة الدولية وأن أعرب عن تطلعنا لمشاركتها الفعالة والبناءة في أنشطة الأمم المتحدة والدفاع عن مبادئها.

السيد الرئيس:

تتعقد الدورة الخمسون هذه في منعطف تاريخي يتسم بطابع التعقيد والاختلاط الشديد في معطيات ومفاهيم العلاقات الدولية التي تسود عالم اليوم تلك التي تشكل بأنهاطها المختلفة واضطراب مسارات انتقالها عقبات ومصاعب جسام للنظام العالمي المنشود تمثلت فيما نشاهده من انبعاث النزاعات العرقية والعنصرية المتطرفة التي يهدد اشتدادها واستمرارها أسس المجتمع الدولي المبني على دعائم التسامح الإنساني ومبادئ وقيم الأمم المتحدة مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لمواجهة تلك النزاعات المتطرفة وتطوير آثارها وأخطارها المحدقة بالمجتمع الدولي.

سيدي الرئيس:

إننا مع تقديرنا لجهود منظمتنا الدولية فيما قامت به تجاه أحداث العالم المريعة المتمثلة في الصومال ورواندا وبروندي والبوسنة والهرسك فإننا ندرك مقدار الصعوبات التي تعترض جهود منظمتنا في إيجاد الحلول المتوخاة لتلك المشاكل.

وعلى الرغم من هذا كله فإنه لمن الواضح أن مجلس الأمن بما أصدره من قرارات ذات

التمثيل المتوازن بين الدول.

إن التوازن بين الزيادة المطلوبة في عدد أعضائه والفعالية اللازمة هو التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي وهو يعمل على إعادة إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيل مجلس الأمن.

ومع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن هناك حاجة أيضا إلى الإسراع في إصلاح اسلوب عمل المجلس وإجراءاته ويقتضي هذا إعادة النظر في استخدام حق النقض (الفيتو) بوضع ضوابط لاستخدامه إذ رأينا كيف استخدم الفيتو في بعض الأحيان ضد مصلحة المجتمع الدولي ولصالح دول معينة.

السيد الرئيس:

إن دولة قطر انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن تحقيق السلام العالمي على الوجه الأكمل والأشمل لا يمكن أن يكون إلا بنزع الأسلحة والحد من سباق التسلح وخاصة أسلحة الدمار الشامل فإن التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل هو من أهم أسس السلم والأمن الدوليين وقد رحبت دولة قطر باتفاقية إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية كما أيدت تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي رأينا فإن تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لا تؤدي بالثأر المأمولة منها. إلا إذا تحقق للمعاهدة الانضمام العالمي الشامل ونحن

صلة بحل تلك المشاكل قد اصطدم بعقبات أعاققت الوصول إلى الحلول المرجحة لها وأثر استمرار تلك العوائق على مصداقية الأمم المتحدة ومكانتها مما جعلها تواجه أول اختبار حقيقي لها في فترة ما بعد الحرب الباردة في حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا يؤكد الحاجة الماسة العاجلة إلى مواصلة الجهود التي تبذل من خاصية هذه الدورة الخمسين إلى إدخال إصلاحات جوهرية في الأمم المتحدة بقصد زيادة فعاليتها وتعزيز مكانتها.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة هدف منشود نتطلع إليه وإن بلادي تعلق آمالا كبيرة على تحقيق ذلك الهدف الذي سيزيد من فاعلية منظمنا الدولية ويعزز من مكانتها ودورها المميز المنشود.

وإننا لنندرك أن العوائق التي تعترض مجلس الأمن وهو الجهاز الرئيسي الذي حمله الميثاق التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين هي التي كونت أسس تلك الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن ليكون في مقدمة أهداف الإصلاح المطلوب والمتوخى للأمم المتحدة وإن دولة قطر تولي اهتماما كبيرا للجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن.

الإصلاح الذي يؤدي إلى زيادة عدد أعضائه بحيث يتناسب مع الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة مع مراعاة زيادة عدد الدول دائمة العضوية مما يساعد على إبراز

انعكست هذه التضحيات في شكل أعباء مالية لاتزال تعاني منها في الوقت الذي كانت فيه دولة قطر تمر بمرحلة التنمية والتحديث ونحن عازمون على تخطي الآثار السلبية لهاتين الحريين والعمل على تجنيب المنطقة نزاعا جديدا وإن دولة قطر تبذل جهدا إيجابيا في هذا السبيل بإقامة علاقات طيبة مع جميع دول المنطقة قائمة على أسس حسن الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الشرعية الدولية وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة أو الاحتكام إلى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

وانطلاقا من هذا المبدأ فإن دولة قطر تؤيد حل الخلاف القائم حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذا الأسلوب. وبالنسبة للوضع في العراق فإن موقفنا الثابت هو الحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية ووجوب التزامه بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإن اعتراف العراق بسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها وحدودها الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ يعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات

نأمل أن تقوم الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة الانضمام إليها.

وإن دولة قطر لاتزال تؤكد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة أساسية لتنفيذ قرار المؤتمر بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مما يسهم في تحقيق الأمن المتساوي والمتوازن والاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم.

السيد الرئيس:

منذ أن تولى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى مقاليد الحكم في البلاد حرص على تأكيد تمسك دولة قطر بالتزاماتها الدولية والإقليمية والعمل من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم الأمن والسلم الدوليين ودولة قطر مشاركة منها لشقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج ماضية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي تعكس طموحات وتطلعات أبناء دول الخليج في الأمن والاستقرار والتعاون والرخاء.

إن أمن منطقة الخليج هو من الشواغل الرئيسية لشعبه إذ شهدت حريين كبيرتين قدمت فيها هذه الشعوب تضحيات جلى وقد

الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وترحب دولة قطر باتفاقية توسيع الحكم الذاتي بين الفلسطينيين والاسرائيليين التي تم التوقيع عليها في واشنطن يوم الخميس الماضي وتأمل أن تفتح هذه الاتفاقية الآفاق نحو الاستقرار والأمن في المنطقة وأن تكون خطوة مهمة على طريق التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي الموقع بين الطرفين في الثالث عشر من شهر سبتمبر ١٩٩٣.

وتعبر دولة قطر عن قلقها البالغ إزاء البطء في مسار المفاوضات الثنائية السورية الاسرائيلية ونحن نتطلع إلى تحقيق تقدم جوهري في هذا المسار لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري كما نتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس على المسار اللبناني الاسرائيلي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني الذي عانى الكثير من صنوف القهر والعدوان.

واننا نرنو إلى تحقيق ذلك السلام العادل والشامل على أساس صيغة مدريد وقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة الأمر الذي من شأنه أن يعجل من رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق آخذين في الاعتبار وجود نقص حاد في المواد الأساسية الغذائية والطبية.

إن دولة قطر انطلاقاً من التوجهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر دأبت بحرص شديد على المشاركة بكل إمكاناتها المادية والبشرية في القضايا المصرية لمنطقتنا الخليجية وقضايا أمتنا العربية والإسلامية ولهذا فهي تدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما فيه خير ومصلحة دوله وشعبه وهي ترنو إلى استتباب الأمن في منطقتنا وتحقيق الاستقرار فيها الذي هو جزء من الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وللعمل على تحقيق تلك الغاية فإن دولة قطر قد دأبت على مواصلة الجهود الخيرة وبذل المساعي المخلصة في سبيل تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة لتعزيز أركان التضامن العربي الذي سيمكن أمتنا العربية من استئناف دورها المميز في التاريخ والحضارة.

واستلهاما من هذه الأماني القومية رحبت دولة قطر بمسيرة السلام وهي تساهم في إنجاحها وتؤيد كل ما حققته تلك المسيرة من خطوات نحو إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بما يحقق الانسحاب

مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن هذا المنطلق ندعو الجمعية العامة في دورتنا هذا إلى التأكيد على كافة القرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط لتحقيق الغاية المنشودة في اقرار السلام الشامل والعدل.

السيد الرئيس

تتابع حكومة بلادي باهتمام شديد التطورات في أفغانستان والصومال والشيشان وندعو إلى تكثيف الجهود الدولية اللازمة بما يحقق لهذه المناطق العدل والأمن والاستقرار ونؤكد هنا مرة أخرى ما عبرت عنه دولة قطر على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية من تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك وقلقها بوجه خاص من استمرار إراقة الدماء في البوسنة والهرسك والحرب قد دخلت عامها الرابع وقد استنكرنا مع معظم بلدان العالم ما ترتكبه القوات الصربية على مرأى وسماع من العالم أجمع من ممارسات وحشية وسياسات تطهير عرقي تتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية ونرحب بالاجراءات العسكرية التي قامت بها قوات الحلف الأطلسي بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة لوضع حد للإعتداءات الصربية مع أملنا بأن تستمر هذه الاجراءات الرادعة لوقف هذا العدوان الغاشم واتخاذ موقف

حازم غير متردد من قبل المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والدول الكبرى ذات الدور الفاعل لتوفير الحماية لشعب البوسنة والهرسك مع رفع حظر السلاح عنه فوراً لتمكينه من الدفاع عن نفسه وصيانة استقلال بلاده وفق ميثاق الأمم المتحدة ضد البربرية الصربية التي امتدت حتى إلى المناطق الآمنة وتؤيد دولة قطر موقف لجنة الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البوسنة والهرسك بإعلانها عدم قانونية حظر الأسلحة ضد جمهورية البوسنة والهرسك ودعم الشعب المسلم الشقيق في البوسنة والهرسك.

واننا الآن في مرحلة حاسمة من النزاع في يوغسلافيا السابقة ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على أن ينجلي الموقف عن سلام عادل يحقق لجمهورية البوسنة والهرسك سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وتمكينها من بناء أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جديد.

كما نتطلع أن يلاقي مجرمو الحرب من الصرب أيما كانت مكانتهم جزاءهم الحق بواسطة المحكمة الجنائية الدولية التي انشئت لهذا الغرض ليكون ذلك مثلاً رادعاً لكل الغلاة من المجرمين أعداء الإنسانية في أن ينالهم القصاص اللازم.

السيد الرئيس:

إن دولة قطر على قناعة كاملة بأن الطريق

ويمكننا في هذا المجال أن نبين بأن أهدافنا الاقتصادية في دولة قطر تمثل في تنمية ثرواتنا الطبيعية واستغلالها الأمثل وتوسيع قاعدتنا الصناعية عن طريق دعم وتطوير الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة تعتمد أساسا على مواردنا الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في كافة المجالات و إتاحة الفرص لرأس المال الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والتركيز على مشروعات البنية الأساسية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكل ذلك يؤكد ما سبق أن أوضحناه من أهمية التنمية بالنسبة للأمن والسلم الدوليين بشقيهما الاقتصادي والاجتماعي والتي أصبحت هدفا مشتركا لدى المجتمع الدولي تبلورت مفاهيمه في عدد من المؤتمرات العالمية الهامة التي أولت دولة قطر أهمية خاصة لتتائجها المنبثقة خلال العامين الماضيين وهي مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو ومؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة ومؤتمر التنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن وفي المؤتمر الرابع للمرأة الذي أبرز أهداف تعزيز دور المرأة في التنمية على أن تراعي معطيات التباين الحضاري والثقافي بين الشعوب وفقا للمثل العليا والقيم السامية التي يدعو إليها ديننا الحنيف.

إلى السلم والطريق إلى التنمية هو طريق واحد وضرورة التنمية الملحة لدى المجتمع الدولي محائلة لضرورة السلم فليس من الممكن التوصل إلى تنمية مستمرة دون سلم كما أنه لا يمكن أيضا تحقيق سلم حقيقي بدون تنمية ولذلك فنحن نرى بأن من مقدمة أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التركيز على التنمية وخاصة في البلدان النامية باعتبار أن التنمية المستدامة على المدى الطويل هي عنصر أساسي للسلم الحقيقي وإن الالتزام بالتنمية من جميع نواحيها هو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد الذي نتطلع إليه جميعا وهو نظام يقوم على مفهوم جديد للاقتصاد العالمي فهو اقتصاد يقوم على التكامل والتكافل وقد بدأ المجتمع الدولي يسير في هذا الاتجاه باتفاق الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية الأمر الذي من شأنه أن يعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على مبدأ تحرير وتوسيع التجارة الدولية وتأكيدا على ذلك فقد نوه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بأهمية التجمعات الاقتصادية بالنسبة لدولة قطر موضحا بأنها رغم صغر حجمها تقوم بالعمل بلورة كيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة وإيجاد مكان مناسب لها بين الدول كما أنها ستعمل على تطوير وسائلها وامكاناتها للوصول إلى تلك الغاية.

وكل ما نرجوه في هذا الصدد الا أن تتخذ القضايا التي ناقشنا هذه المؤتمرات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو للمعاملة التمييزية أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنمية. وأشير في هذا الصدد إلى التوجه لفرض ضريبة الكربون سواء بشكل انفرادي أو جماعي على أساس حماية البيئة وهو في حقيقته ذو طابع اقتصادي بحث سيخل باقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم وستظل تواجهها في المستقبل ليست جميعها سياسية أو عسكرية فمسائل تدهور البيئة العالمية والفقر والتخلف والمخدرات وانتشار الأمراض القاتلة والارهاب وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوماً بعد يوم وهي مشاكل ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية وتحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

السيد الرئيس

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتميز بأهمية خاصة إذ أنه يعكس رغبة حقيقية من جانب شعوب العالم في الاحتفاظ بالأمم المتحدة منظمة

قوية فاعلة لتحقيق الغايات السامية في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية وبحق لنا في إطلالة هذه الذكرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين أن نرنو ونتطلع إلى أمم متحدة جديدة تقودنا إلى عالم جديد يسوده في ظل نظام دولي فعال سلم حقيقي يوفر للإنسان أمنه ويكفل رفاهيته ويصون كرامته عالم لا يتسلط فيه القوى على الضعيف ولا يستغل فيه الغني الفقير عالم تسوده السباحة والخير وهو عالم ليس ببعيد المنال إذا ما حشدت من أجل تحقيقه جميع طاقات العمل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الدولية والاقليمية من أجل الخير والعدل والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

\*\*\*

**مقابلة صحافية مع الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة وموقف الكويت من المملكة الأردنية الهاشمية.**

(السياسة، الكويت، ٨/٨/١٩٩٥)\*

مرت خمس سنوات لم يصغر خلاها التساؤل أو يضعف أو يخبو صوته..

\* أجرى اللقاء جريدة «الحدث» الأردنية

وكل ما نرجوه في هذا الصدد الا أن تتخذ القضايا التي ناقشنا هذه المؤتمرات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو للمعاملة التمييزية أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنمية. وأشير في هذا الصدد إلى التوجه لفرض ضريبة الكربون سواء بشكل انفرادي أو جماعي على أساس حماية البيئة وهو في حقيقته ذو طابع اقتصادي بحث سيخل باقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم وستظل تواجهها في المستقبل ليست جميعها سياسية أو عسكرية فمسائل تدهور البيئة العالمية والفقر والتخلف والمخدرات وانتشار الأمراض القاتلة والارهاب وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوماً بعد يوم وهي مشاكل ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية وتحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

السيد الرئيس

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتميز بأهمية خاصة إذ أنه يعكس رغبة حقيقية من جانب شعوب العالم في الاحتفاظ بالأمم المتحدة منظمة

قوية فاعلة لتحقيق الغايات السامية في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية وبحق لنا في إطلالة هذه الذكرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين أن نرنو ونتطلع إلى أمم متحدة جديدة تقودنا إلى عالم جديد يسوده في ظل نظام دولي فعال سلم حقيقي يوفر للإنسان أمنه ويكفل رفاهيته ويصون كرامته عالم لا يتسلط فيه القوى على الضعيف ولا يستغل فيه الغني الفقير عالم تسوده السباحة والخير وهو عالم ليس ببعيد المنال إذا ما حشدت من أجل تحقيقه جميع طاقات العمل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الدولية والاقليمية من أجل الخير والعدل والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

\*\*\*

**مقابلة صحافية مع الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة وموقف الكويت من المملكة الأردنية الهاشمية.**

(السياسة، الكويت، ٨/٨/١٩٩٥)\*

مرت خمس سنوات لم يصغر خلاها التساؤل أو يضعف أو يخبو صوته..

\* أجرى اللقاء جريدة «الحدث» الأردنية



بوجهين.. كنا نعمل في ضوء النهار وفي ساطعة الشمس، نتضامن مع الاشقاء، ونقدر كلا منهم ومن دون تدخل في الشؤون الداخلية وبكل الاحترام والتقدير.

كنا يا عزيزي بلدا يستضيف ضعفي شعبه من الأخوة العرب.. يعملون معنا جنبا إلى جنب وبكامل الحرية وروح الاخوة، يستظلون ببلد آمن مستقر متدفق بالعطاء.

لم نخلف عن قمة عربية، أو جهد عربي، لفلسطين او غيرها. نصحو كل يوم على زعيم عربي يقوم بزيارتنا على الرحب والسعة ونزورهم بدورنا.. في أوقات الرخاء وأوقات الشدة، نشد من أزرهم ونشاركهم الهموم والآلام.

كنا يا اخي وسنظل بإذن الله نؤدي الواجب تجاه الاشقاء والاصدقاء من دون منه أو مباهاة بالجميل، فهذا واجب من وسع الله عليه بالرزق تجاه بقية اعضاء الجسد.. وفيما أري كيف تقيم بعض الدول العربية الاحتفالات المصورة جراء الحصول على مليون دولار أو مارك فأنتي استذكر كيف أننا نأبى.. بل نرفض التذكير والاشارة إلى ما كنا نقدمه من مثل هذا وأن كان بعشرات أو مئات الاضعاف.

لقد صحوت على محنة الاحتلال الهمجى لبلدي مذهولاً.. فأنا لم أكن اتوقع العدوان او الاحتلال من أحد ففي جانب يستحق تسليط

فلماذا؟؟... وتحت أي ذريعة ولائي سبب تم هذا الاجتياح لبلدي، ومحاولة شطبها من الخارطة، وطمس هوية شعبها وتعريضه لشتى انواع العذاب والتنكيل.

إننا في الكويت وكذا المملكة العربية السعودية وبقية بلدان الخليج.. تماماً مثلكم في الأردن وغيرها من بلاد العرب.. بل أكثر.. اقول كنا قدما ما يربو على الأربعين بليون دولار وربما مثلها من الخدمات والتسهيلات.. والسياسات حتى أن صدام نفسه قبل لنفسه أن يصفني ذات يوم بأنني الوزير الحقيقي لخارجية العراق.. فإذا بي بين يوم وليلة، وخلال اسابيع قليلة عميل اميركا الأول وقائد العدوان والتآمر على العراق!!

يا الله كيف يستقيم هذا.. بل كيف لعقل أن يصدقه؟!

اعرف أنني اخاطب رأياً عاماً صعباً، وبعضه مضلل ضد الكويت، مع أننا نعلم أن الغالبية بدأت الآن تقرأ الامور عن كثب وتكشفت امامها الحقائق فنحن يا سيدي لم نفعل إلا كل خير للعراق، ولجميع العرب وكان عماد سياستنا اقليمياً وعربياً ودولياً، هو النزوع ناحية الموضوعية والاستقلالية والالتزام القاطع والذي لا حيدة عنه بقضايا العرب وهمومهم.. وقد فعلنا في سبيل هذا ما لم يفعله أحد، مادياً ومعنوياً وأعلامياً وسياسياً. لم نتآمر.. لم نحمل أي سياسة

هدير المدافع وقصف الطائرات وشطب الخرائط وباتلتهجير والتشريد وحرق آبار النفط والثروات فمبارك علينا هذه الوحدة!! ثم أننا لم نتغير، ولم تبدل.. فمهما حصل فإن الثوابت ستبقى.. فنحن نعرف أننا لا نستطيع الخروج من جلودنا، ونحن لن نغير لون بشرتنا ولا لغتنا ولا إنتهاءنا ولا مصيرنا.. وكما أقول لك الآن وأرد على إستلتك فقد كنت أنت نفسك تشهد بنفس الكلام مع زملاء لك ومعظمهم من الأردن وفلسطين.. ولا أريد أن أذكر أسماء.. فقد كان ردي دائماً.. أننا مع كل ما يختاره أهل القضية أنفسهم.. أننا مع كل ما يريده الاردنيون والفلسطينيون والسوريون واللبنانيون وهكذا.

ومازلت اقول نفس الكلام.. فنحن لا نتدخل بشؤون أحد ولا نملي إرادتنا على أحد.. وحتى في ظل الاحتلال فإن سمو الأمير حرص وهو يخاطب اللامم المتحدة على أن يذكر بالقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه.. وحتى هذه اللحظة التي يتم فيها التقدم على مختلف مسارات السلام والعلاقة مع اسرائيل، فإننا ورغم أن الدين ظنوا أن صدام سيلقي باليهود في البحر سبقونا بعقد السلام والاعتراف والتطبيع (هذه مفارقة) إلا أننا لا نعترض ونتمنى كل خير للدول العربية

الضوء فإنني، ومن هذا المكتب، ومع كل هذا الجيش من الديبلوماسيين والسياسيين كنا نكرس جهدنا لا لسمعة الكويت فقط ودورها الذي يستحق، بل من أجل مجمل القضايا العربية، وساطات، مساعي حميدة، تقريب لوجهات النظر، واطفاء لتزاعات تنشب هنا أو هناك.. ومشاركة ايجابية في كل ما يعني الشأن العربي والاسلامي.

قد تختلف العراق والكويت.. تماماً كما تختلف سورية والاردن، مصر وليبيا، الجزائر المغرب.. أو كل جار وجاره في هذا الوطن العربي وغيره من العالم.. وأياً كان هذا الخلاف.. وأياً كان المخطيء.. فهل يرى أي عاقل أن الحل وتجاوز الخلاف يكمن بقضم الجار الشقيق وإنهاء وجوده.

ثم ما هو المنتظر منا بعد هذا، هل يتوجب علينا أن نجلس في العراء وفي رمضاء الصحراء اللاهبة كي نبصم على احتلالنا ونصدق على ضمنا بجنازير الدبابات وخوذات الجنود الناهيين حتى للقمعة العيش من فم المرأة أو الطفل الصغير.

إن كان هناك شعب عربي يقبل أن يحصل له من جاره الكبير ما حصل لنا من جارنا الكبير العراق فإنني استطيع من الآن أن أراجع عن كل هذا الذي أقول. إن كان هناك عاقل يقبل بأن تكون وحدة العرب تحت

ومحاضر التحقيق إدخال السجون وأوامر النقل من سجن إلى سجن والشهادات الحية، فأين ذهب هؤلاء.

هل تبخروا في الساء؟!.. ولماذا لا يتعاون العراق في شأنهم مع الصليب الأحمر وغيره من المنظمات الدولية والخيرية ومساعي الأخوة والاشقاء؟!

هذه القضية تؤرق كل كويتي وكويتية، وصدقني أنه لن يهدأ لنا بال حتى يعودوا لأهلهم وبيوتهم ويتكشف مصيرهم.

س - كيف تتصورون الحالة العربية العامة الآن في ضوء التداعيات التي تسبب بها الاحتلال العراقي للكويت؟

ج - يعاني الوضع العربي من نتائج الغزو العراقي لبلادنا دولة الكويت، والحالة المتردية للوضع العربي من تمزق وانعدام الثقة هي النتيجة الطبيعية لتلك الجريمة. أن عدم مصداقية بعض المواقف العربية في اجتماعات الجامعة العربية أي بعد الاحتلال سواء على مستوى وزراء الخارجية أو مستوى القمة اسهم في دعم المعتدى واغاله في عدوانيته وعنجهيته. ولاشك بأنه أمر مؤسف أن نرى هذا البعض مصرا حتى الآن على مواقفه بتبريرات هزيلة لا يستطيع مـ... ا ادانة العدوان ومطالبة النظام العراقي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه. على كل حال نحن كأمة عربية نواجه هذه

وخياراتها وأن تكتمل مسيرة السلام عبر استعادة الحقوق.

إنني يا عزيزي أرى أحيانا وكان المطلوب مني هو أن اعتذر لجلادي عما بدر مني تجاهه كوني تعرضت لظلمة وعدوانه!!

لقد اعترف العراق بالترسيم الحدودي واعترف بالكويت وسيادتها واستقلالها.. ولكن دعونا نسأل سؤالا واحداً الم يكن العراق يقلد سمو الامير قبل الغزو باسابيع قليلة وسام الرافدين؟!

... ألم يكن العلم العراقي يرفرف في ساء الكويت التي كان يتبادل معها السفارات؟! إن كلمة واحدة عن التراجع والندم والاعتذار حتى للشعب العراقي لم تصدر في بغداد حتى الآن.. فالمسألة إذن هي مسألة نوايا مبيتة وتحقيد للشعب العراقي على شقيقة الشعب الكويتي فضلا عن أن العراق مازال يحتجز أكثر من ٦٢٥ أسيراً من الكويتيين وغيرهم.. لم يكن لهم أي ذنب اقترفوه سوى أنهم كانوا بين اسرهم واطفالهم أو أمام عجلات بيع الخبز والطعام.

اننا لا نتحدث عن وهم أو نختلق قضية في الهواء بل إنك تعرف عددا منهم.. والجميع يعرف أن هذا العدد من المحتجزين والمفقودين كبير جدا على شعب صغير مثل شعب الكويت.. ولعل الكثيرين على اطلاع مالدينا من وثائق تضم أوامر الاعتقال

الحالة من التداعي والتفكك.

س - كيف تتصورون الطريقة التي يمكن معها تجاوز هذه الصعاب والمشاكل والتعقيدات التي طرأت على مواقف ونظرة الحكومات والشعوب العربية تجاه بعضها البعض؟

ج - انعدمت الثقة بعد أن رأينا عجز بعض الدول العربية على الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعدوان العراقي على دولة الكويت، ومن المؤسف أن يهب العالم كله لنصرة الكويت والوقوف مع شعبها بينما يتخاذل بعض العرب لأسباب وهمية.

س - هل مازال الاردنيون والفلسطينيون يحظون بفرصة العمل والاقامة في الكويت كغيرهم من ابناء الجنسيات العربية؟

ج - الكويت بلد قانون، والاخوة من الفلسطينيين والاردنيين موجودون ويتمتعون بحرية تامة. وقد خرج عدد كبير منهم خلال الاحتلال بإرادتهم رفضاً أو خوفاً من الاحتلال، ولم تقم السلطات الكويتية بطرد أحد منهم وقد عادوا إلى بلادهم بمحض إرادتهم أيام الاحتلال.

وهناك الآن في الكويت ما يزيد على أربعين ألف شخص من الجنسية الاردنية والفلسطينية ويعملون في مواقع كثيرة إلى جانب غيرهم من الأخوة الوافدين العرب أو غيرهم.

س - انتهت الازمة والفتور في علاقات الكويت مع المزيد من الدول العربية التي كانت لها مواقف مخالفة من الازمة.. فمتى يحصل نفس الوضع بالنسبة للأردن وفلسطين؟

ج - بصراحة نريد المطالبة الواضحة من العراق أن ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وأهمها موضوع الأسرى، وإعادة الممتلكات والامتثال التام لبنود بقية القرارات هذا هو المطلوب، وهي ليست شروط من أجل تجاوز الوضع الراهن، واعتقد بأن هذا الموقف يشكل الحد الأدنى من التجاوب مع قرارات الشرعية الدولية.

س - كيف هي صورة الوضع الآن في الخليج، كيف تقيمون مستقبل الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم؟

ج - لقد تعلمت دول الخليج دروساً من المحنة، واستخلصت العبر المناسبة، وهي تعمل الآن من أجل بناء علاقات عربية قائمة على الوضوح والمواقف المحددة وفق مبادئ جاءت في وثيقة الاجتماع الذي عقدته دول اعلان دمشق في المنامة والتي ستقدم إلى الجامعة العربية كوثيقة تشكل الضوابط المقبولة للعلم العربي المشترك. ولاشك بأن هذا الانجاز يسهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة بالإضافة إلى تعاون دول مجلس

لهذا الموضوع، ونحن نرحب بمن يساعدنا على إعادة اسرانا.

س- هناك معاناة الشعب العراقي جراء الحصار المفروض عليه منذ احتلاله للكويت كيف تنظرون لهذا الأمر، وما دور الكويت تجاه هذه المسألة؟

ج- نحن نتعاطف مع شعب العراق ونذكر الصعوبات التي يواجهها وقد قامت الكويت بجهود تمثل في تقديم المساعدات الانسانية إلى الأخوة العراقيين المتواجدين خارج الحدود. وتحمل الحكومة العراقية مسؤولية هذه المعاناة في رفضها القيام ببيع ما قيمته بليون دولار من النفط كل ثلاثة أشهر لمواجهة ما يحتاجه لكن الحكومة العراقية رفضت التعامل مع هذا القرار، كما رفض التعامل مع القرارين (٧٠٦) (٧١٢) وهو بذلك مسؤول عن الصعوبات التي يواجهها شعب العراق.

س- هل يمكن القول أن الشعب الكويتي تجاوز الآثار الناجمة عن الاحتلال وما نظرتة الآن للقضايا العربية؟

ج- يتمتع الشعب الكويتي بنظرة واقعية للأمور وتعلم الكثير من مرارة الغزو، ولاشك بأنه سيتجاوز آثار الغزو مع الاستفادة من دروس تلك التجربة.

س- ما هو موقفكم من عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط حالياً والتقدم الذي

التعاون في اطار تنفيذ مبدأ الأمن الجماعي وأما متفائل بالمستقبل.

س- ما هي قضية الاسرى والمرتهنين الكويتيين في العراق وما هي آخر الاخبار عنهم؟

ج- موضوع الاسرى له ابعاد انسانية، ولا نستطيع أن نترأخى حول هذا الموضوع وقد بذلت الجامعة العربية مسعى خيراً حول الموضوع كما أن جلالة الملك الحسن الثاني قام بدور انساني كبير، وموضوع الاسرى يشكل قضية خاصة، ونحن نرحب بأي مسعى يساهم في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في معالجة هذه القضية الانسانية. وكما تعرف فإن الموضوع تعالجه اللجنة الخاصة المكونة من دول التحالف والمملكة العربية السعودية والكويت بالإضافة إلى الصليب الأحمر الدولي.

وسنواصل الجهود التي لن نتوقف إلى أن ينتهي الموضوع باطلاق سراحهم أو التعرف على مصيرهم.

س- هل سبق لكم أن طلبتم من الأردن أو غيره التدخل للمساهمة باطلاق سراح الأسرى؟

ج- كما قلت لك نحن نرحب بأي مسعى يدعم جهود منظمة الصليب الأحمر الدولية، وهذه قضية انسانية يهمننا إيجاد حل مرضى

حصل على مختلف مسارات التسوية؟

ج - منذ ١٩٤٧ والعالم العربي في صراع مع اسرائيل، والآن وقد بدأت مسيرة السلام على جميع المسارات، واتخذت قرارات في مجلس التعاون بدعم المسيرة من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل، ونحن نؤيد الموقف السوري وندعمه في وجوب الانسحاب التام مقابل السلام، كما ندعم الموقف اللبناني في تحرير جنوبه، ونتمنى أن يتم التقدم على هذا المسار لكي يسود السلام في جميع المسارات.

س - هل ستستمر الكويت بالوفاء بتعهداتها لدعم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني؟

ج - نحن مستمرون في الدعم المالي للشعب الفلسطيني ومستمرون في المساعدة تقديراً من الكويت لحاجة الشعب الفلسطيني لهذا الدعم، وأكد لك بأننا سنقف مع الشعب الفلسطيني رغم موقف منظمة التحرير المسيء للشعب الكويتي.

س - وهل انتم متفائلون بالوصول لحل نهائي لقضايا الشرق الأوسط وتصفية الصراع العربي الاسرائيلي؟

ج - مسيرة السلام بدأت ومن الصعب أن تتوقف، واعتقد أن هناك عزماً جماعياً على انجاحها، ولاشك بأن هناك عقبات ولكن الجميع مدرك بأن المرحلة الراهنة تختلف عن الماضي، هناك جنوح عالمي نحو حل القضايا

بالحوار والمفاوضات، واتصور بأن المنطقة لا تستطيع أن تبتعد عن الازمات العالمي.

س - كيف تنظرون لقضية القدس؟

ج - موضوع القدس يخص العالم الاسلامي وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ونحن مع أي قرار يتخذه العالم الاسلامي وملتزمون بجميع القرارات التي اتخذت بشأن القدس.

س - وعودة إلى الوضع العراقي، كيف تتصورون وضع العراق ومستقبله، وهل انتم مستعدين لاقامة علاقات مع حكومة الرئيس العراقي صدام حسين؟

ج - لا توجد ثقة مع النظام العراقي وعلى العراق أن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت، وأن يطلق سراح الأسرى ويعيد الممتلكات ويفي بكل الالتزامات أما موضوع النظام فهذا يعود إلى الشعب العراقي وهو صاحب القرار في مستقبله.

س - معالي الشيخ صباح الأحمد، ما هو شعورك وانت تخاطب الشعب الاردني والفلسطيني في الاردن؟

ج - اتمنى أن يحقق شعب فلسطين آماله في بناء دولته المستقلة وأن يتحقق للأردن كل ما يتمناه من تقدم ورخاء واستقرار، وأن يعم الخير المنطقة بعد أن ابتليت بالكثير من الحروب والدمار.

بالكفاءات الملفتة للنظر والتي يمكن الوثوق بأدائها.

لقد استعرضت الكثير من الأسماء وكلها أسماء يدلل أصحابها على الكفاءة وعلى ان المجتمع السعودي زاخر بالقدرات وهذا أمر له مبعث خاص للسرور لدينا.

قد تابعت كل التعليقات التي أثرت حول التشكيل الوزاري الجديد على أن الوزارة وزارة شابة تضم وزراء من ذوي الدرجات العلمية العالية وبالتالي ومن باب تحصيل الحاصل سيكون أداء الوزارة جديدا.. وأعرف بالمقابل ان مجتمعنا في السعودية تابع التشكيل الوزاري وأعرف أن اخواننا في منطقة الخليج تابعوه بدورهم أيضا واخضعوه للتحليل..

س - سيدي خادم الحرمين.. برأيكم لماذا تابعت دول الخليج التشكيل الوزاري الجديد وبشكل دقيق كما تابعه العالم أيضا والذي اعتبر من قبل البعض «مفاجأة»؟

ج - المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي دولة مهمة وكذلك لجهات عدة.. مهمة سياسيا واقتصاديا.. وهذا ما نعرفه ويدركه الاخوة في دول مجلس التعاون.. انهم يشعرون أن أي تقدم يحصل في هذه الدولة هو تقدم لهم وأي ضرر يصيب المملكة يصيبهم ويشال منهم..

مقابلة صحافية مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المهمة.  
(الرياض، السعودية، ٨/٨/١٩٩٥، العدد ٩٩٠٦)\*.

س - سيدي خادم الحرمين.. ماذا يعني لكم التشكيل الوزاري الجديد في المملكة.. وما هي العادة؟

ج - التشكيل جاء في وقته وهو الوقت الذي حددته التنظيمات الإدارية الأخيرة ولقد حرصت على هذا الوقت وربما على ما هو أبكر منه لانمام التشكيل.

لقد تم اختيار هذه الكفاءات لشغل الحقائق الوزارية لتكون كفاءات مضافة إلى كفاءات المجلس الاستشاري الذي تتوزع عضويته هو الآخر قدرات بشرية مرموقة ومختارة ومهمة.

إن التشكيل الوزاري الجديد جاء ليعكس وجود الكفاءة البشرية السعودية الذي يتوسع بشكل يسر الصديق..

نعم.. الذين تركوا العمل الحكومي كفاءات مخضرمة ومارست عملها بشكل جيد ولمدة طويلة للدرجة التي ظن معها من ظن أنه يصعب تعويضها إلا أن المخزون البشري السعودي مليء

\* أجرى اللقاء جريدة «السياسة» الكويتية.

ج - بكل بساطة.. الأمر يعني الرغبة بأداء أفضل لصالح المواطن السعودي ولصالح نشاط المجتمع وكذلك يعني حقيقة مهمة وهي ان مجتمعنا يحوي الكفاءات وان سياسة التعليم لدينا سياسة حكيمة ومجدية وان مؤسساتنا التعليمية أنجبت الكثيرين الذين قدمتهم للأداء العالي والخدمة المثقنة.

ثم لا ننسى أننا نواجه مرحلة مهمة والتشكيل الوزاري الجديد يضم عناصر شابة وعالية الكفاءة هي التي ستتولى الاستجابة لمطالب هذه المرحلة ونتنظر أن تعطي الكثير من الجهد لبلدها.

لقد تم اختيار هذه العناصر من كفاءات كثيرة وهي جاءت لتخلف سلفا كان عالي الخبرة وغزير التجربة.. وهذا الخلف جاء من مواقع الاختصاص ومن ذات حقول العمل وبالتالي فهو يمارس نشاطا ليس غريبا عنه خصوصا وان البعض منه جاء من موقعه في الصف الثاني ليكون موقعه في الصف الأول.. س - سيدي خادم الحرمين.. نعرف أن الحكومة الجديدة كانت مفاجأة للكثيرين حتى داخل المملكة نفسها..

ج - لقد أردنا أن تأتي الحكومة الجديدة في وقتها وتوقيتها والنظام يقول إنه لا بد من التغيير كل أربع سنوات وقد جاء التغيير كما هو محدد..

لقد قلت لك إن بلادنا زاخرة بالرجال

وهذه الحقيقة هي أساس فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي.. الرابطة بيننا شديدة ومن قبلنا فإننا دائما نقول لإخواننا في المجلس.. يجب أن نشد أزر بعضنا البعض ونعزز روابطنا والتي من أهمها الرابطة الاقتصادية.. نحن في دول المنطقة لا نحتاج إلا إلى ربط شعوبنا ربطاً مصلحياً.. هذا الأمر شددنا عليه دائما وقلنا أن أبناء دول مجلس التعاون سيلاقون الترحيب لو قرروا ممارسة أي نشاط اقتصادي في بلدنا.. بل ان الشركات والمصانع عندما تطرح للمساهمة عندها نعطي تعليماتنا بالحرص على ان يكون من بين المساهمين مواطنون من أبناء دول مجلس التعاون علاوة على أن التملك وحركة رؤوس الأموال مسموح بها.. سواء ضمن اطار اتفاقات مجلس التعاون أو عبر مرونة أكثر نبديها نحن من قبلنا..

إذن.. المملكة بالنسبة لدول مجلس التعاون دولة مهمة ومتابعة شأنها أو شئونها من قبل أبناء المنطقة أمر طبيعي فالغاية كما أعرف هي انهم يريدون للمملكة أن تكون دائما في وضع أفضل وفي تقدم مستمر..

س - سيدي خادم الحرمين.. مرة أخرى نذهب إلى التشكيل الوزاري الجديد ونسأل عن معنى احتوائه للكفاءات الشابة من حملة الشهادات العلمية العالية ودرجات الدكتوراه..



وبالكفاءات وهذا ما حرصت على أن يعرفه  
الذين تفاجأوا بالتشكيل الجديد.

س - سيدي خادم الحرمين.. ماهي  
الرسالة التي أردت إيصالها لدول مجلس  
التعاون الخليجي من خلال الاعلان عن  
التشكيل الوزاري الجديد..

ج - الرسالة بالنسبة لنا نابعة من شعورنا  
انهم يحبون بلدتهم المملكة العربية السعودية  
ويتابعون تطورات البيت السعودي.. وقد  
يتوافر للتشكيل الجديد ما يعطي الانطباع بأن  
التجديد قد يساعد على تدفق حسن الاداء  
ويعطي بعض أفكار ربما تكون أفضل...

المهم.. ليس لدينا رسالة معينة نقولها من  
خلال هذا التشكيل لكن نظامنا يطلب منا أن  
نعدل ونغير كل أربع سنوات.. وقد تم  
التعديل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد  
يجد اخواننا في الخليج بها هو معمول به لدينا  
ما يفيد تحركهم ورؤاهم من خلال مجلس  
التعاون.. نحن نشاطرهم هذا التحرك وهذه  
الرؤى ويبقى الأهم وهو أن تكون شعوبنا  
بخير ولا تضارها المتغيرات التي تحدث في  
الساحات الدولية وفي العالم من حولنا..

س - سيدي خادم الحرمين.. لقد لاحظنا  
توقف صحف العالم عن الحديث عن أزمات  
مالية سعودية.. لماذا؟

ج - العلاقات الدولية هي علاقات  
مصالح.. والمهم ان نعرف أين مصالح

بلادنا..

لقد واجهتنا أزمة مالية بعد انتهاء حرب  
تحرير الكويت وبعد تدني أسعار النفط في فترة  
سابقة لكن هذه الأزمة عولجت داخل البيت  
السعودي.. لقد توجه إلى المملكة رجال المال  
الدوليون وتوجهت إليها البنوك العالمية في أثر  
ذلك الزخم الإعلامي الخارجي الذي تحدث  
عن الأزمة بشكل مبالغ فيه.. لقد أتى هؤلاء  
إلينا وغادروا بلادنا وهم أكثر ثقة.. بعضهم  
أطلع على طرق العلاج السعودي للأزمة  
الطارئة ولم يكن لديه ما يقوله سوى أنه كان  
يرى نفس الرأي.

لقد عاجنا هذه الأزمة بذاتنا أي من  
خلال اقتصادنا الوطني ولم نعمد إلى  
الاقتراض الخارجي.. بل بالعكس فقد دفعنا  
ما علينا من قروض في وقتها المحدد نتيجة  
للعلاج المالي الذي اعتمدناه.. لقد كان علاجنا  
ناجعا صدرت الموازنة من بعده في العام  
الماضي دون عجز يذكر.. وهذه السنة  
ستصدر الموازنة ربما دون عجز..

لقد استطعنا معالجة هذه الأوضاع  
وتحملنا جميعا تبعاتها ولن تكن بالمناسبة  
تبعات قاسية كما صورتها وسائل الاعلام  
الدولية.. لذلك استطيع أن أقول لك إننا في  
وضع أفضل الآن نتيجة للإجراءات التي  
اتخذناها والتي تحملنا تبعاتها سوية في بلدنا..

س - سيدي خادم الحرمين.. قلتم إن

أسعار النفط تراجعت ترى ما هو مستقبلها..؟

ج - أعتقد ان الاستهلاك الدولي للنفط سيزداد وكذلك مستوى التقدم الحضاري الذي تعيشه بعض البلدان سيرتفع وبالتالي سيزيد من هذا الاستهلاك علاوة على أن بعض مناطق الانتاج الصغيرة قد لا تكون قدرتها بالمستوى الاتاجي المطلوب مستقبلا.. أمام كل هذه التقديرات أعتقد ان سعر النفط سيرتفع ولن يتراجع وسيظل نفط دول مجلس التعاون الخليجي مهما وحاجته ماثلة لجهات الانتاج العالمي خصوصا وان هذه الدول تحوي احتياطات نفطية ضخمة قياسا بالاحتياطات التي تملكها الدول المنتجة الأخرى.. وبما أن هذه الدول مهمة لتلبية الحاجة النفطية الدولية لذلك فإن التنسيق بينها مهم ومرغوب فيه.. إننا ندعو هذه الدول بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي ان تكون لديها رؤية نفطية منسقة ومرتبطة ويكون مسارها متفقا عليه.. هذا الأمر سيخدم مصالحها وسيخدم تعاونها.

س - سيدي خادم الحرمين.. هل ما زلتم عند رأيكم في موضوع الخصخصة..؟

ج - نعم.. مع التأكيد على أن الدولة لن تدعو المساهم السعودي أو حتى الخليجي إلى الدخول في شركات ما لم تكن مطمئنة لمردودها الربحي.. لقد تعود المواطن

السعودي على أن الدولة تمنحه ما هو في صالحه.. إننا نريد أن نصل إلى ما يسميه علم الاقتصاد بـ «المستهلك المساهم».. أي أن المساهم في الخطوط السعودية هو مستهلك لرحلاتها ومستخدم لخطوطها وكذلك الحال بالنسبة للمساهم في الكهرباء أي مستهلك ومساهم معا وعلى هذه الشاكلة المساهم في الهاتف.. إننا سنضع بالطبع بعض مشاريع الخدمات الرباحة في متناول المواطن السعودي والحكومة ستظل مساهمة لتعطي هذه المشاريع المزيد من الثقة وحتى تكون متواجدة في حال نشوء أي تعثر قد تمر به هذه المشاريع الخدمانية.

س - سيدي خادم الحرمين.. كيف سيتم تمويل مشاريع تطوير الخطوط الجوية السعودية؟

ج - عملية التطوير ستتم.. وقد تقدم لنا الكثير من البيوتات المالية الدولية لتمويل عمليات التطوير التي ستصل كلفتها إلى حوالي السبعة بلايين دولار.. وبالمقابل وجدنا أن البيوتات السعودية المالية هي الأخرى مستعدة لتمويل الصفقة ووجدنا أن من الأفضل أن يكون أكلاف الصفقة سيتم تسديدها على أقساط وليس بالدفع الفوري.

إن القطاع السعودي الخاص قطاع مهم وعليه أن يستفيد من هذه الصفقة.

إن المال السعودي الخاص يحوي أرقاما

علاوة على ثقة الصناعيين سواء كانوا محليين أو دوليين أو محليين ودوليين عبر شراكة متفق عليها... أقول ثقة هؤلاء بسلوك الدولة نحو تنمية الصناعة ثقة مهمة فنحن نشجع هؤلاء بشكل جيد وربما بشكل يقدره العارفون بنمو الصناعة كما أننا ندفع بها إلى الأمام.. حتى عمليات التسويق تتم بشكل مدروس وربما بتشجيع من الدولة عبر المعارض الدولية التي تشارك فيها.

ما يهمننا هو أن ينجح المواطن السعودي الذي أقام هذه الصناعة وتكفل بها.

إن مردود الصناعة مردود مهم بالنسبة للنتاج الوطني لقد شجعت الدولة الصناعة كما شجعت الزراعة التي تجاوزت هي الأخرى في خططها توفير الأمن الغذائي والاكتفاء المحلي إلى الفائض الاتساجي والتصدير.

س - سيدي خادم الحرمين.. الكويت وهي تعيش الذكرى الأليمة الخامسة للغزو العراقي.. هل من ذكريات معينة لديكم تسدون لها للشعب الكويت؟

ج - لقد عدتم إلى بلادكم وأنا من أول الذين فرحوا بذلك ويعلم الله ان الساعات الأولى للغزو لم تكن ساعات مريحة بالنسبة لي لقد قلت لقادة العالم يومها (إننا مع الكويت حتى تتحرر) وقال لي الرئيس الأمريكي إنه كان ينتظر مني أن أقول هذا الكلام.

مهمة وأموالنا مستقرة في بلدنا وليس في الخارج.. لا بل ان البنوك السعودية لديها أموال خارج القطاع الخاص السعودي نتيجة ثقة المودعين بالمسار الحكومي وبملاءة الدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها..

وذكر أنه أبان اندلاع حرب تحرير الكويت جاء إلى مئات الأبناء السعوديين ووضعوا الأموال الضخمة أمامي للمساهمة في تحرير الكويت وفي الدفاع عن بلدهم وقلت لهم يومها (الدولة قادرة على القيام بالتزاماتها).. وشكرناهم على مبادرتهم.

القطاع السعودي الخاص كما قلت لك قطاع مهم وقادر على ممارسة دوره وهو يريد ذلك ولذا فإن تمويل عمليات تطوير الخطوط السعودية سيكون تمويلاً محلياً وستطرح للمساهم السعودي فالخطوط إذا ما أدر كنا حجم نشاطها ودرسناء جيداً سنجد أنها شركة عالية الأداء من حيث دورة رأس المال فيها.

س - سيدي خادم الحرمين.. قلت إن أسعار النفط لن تراجع وأن القطاع الخاص لديه ملاءة اقتصادية فماذا عن الصناعة؟

ج - الصناعة هي أحد الروافد المهمة في الاقتصاد السعودي والتي نمت بشكل لافت للنظر دولياً فإن أسواق هذه الصناعة تتسع وهي بحد ذاتها تنمو بشكل قوي.. وبالطبع.. سياسة الدولة كانت حكيمة في هذا الجانب

إلى أي مدى أنتم متفائلون بتحقيق هذه الرغبة؟

ج - نحمد الله على فضله.. فقد تحققت الرغبة ويبدو أننا لن نذهب إلى لقاء القمة المقبل في الشقيقة عُمان إلا وقد انهينا ما يسمى بـ(المنغصات الحدودية).

لقد انتهت حل هذه الاشكالات وبقيت قضية الحدود بين البحرين وقطر وفي هذه القضية أنا متفائل أنها ستنتهي في المدة المتبقية على لقاء مسقط وها هو الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر قد زارنا.. ولدي راحة بال بأن الأمور ستنتهي.

س - سيدي خادم الحرمين.. دعني أسألكم عن استعادة التضامن العربي الذي قيل إنكم تبهتون له...

ج - هذه الأمة بحاجة إلى تقوية الأواصر فيما بينها.. والمهم عندي أن نحسن التوايا. لقد أحدث عراق صدام حسين شرخا في علاقات هذه الأمة احتل الكويت التي وقفت معه وحدث مما حدث ما تعرفون وأعرف..

هذه الأمة كما قلت لك بحاجة إلى الوصل فيما بينها.. هناك زعامات عربية تريد هذا الوصل بل لقد كانت في رغبتها عربية وأصيلة عندما شجبت غزو الكويت لكن هناك زعامات كصدام حسين أحدثت التصدع في كيان الأمة والفرقة بين أبنائها من جهتنا فإن ما نريده لهذه الأمة العربية هو أن تكون

لقد ظن صدام حسين أن بإمكانه أن يجيد المملكة العربية السعودية بحديثه عن تقاسم الغنائم لقد ضحكت كثيراً على هذه السذاجة فأمن الكويت وسيادتها من أمن المملكة وسيادتها ولنا لذلك أسباب كثيرة.

أولاً.. أولاد الملك عبد العزيز ومعهم شعب السعودية لا ينسون مواقف الكويت وكنا نتمنى أن لا نرد الفضل بمناسبة أليمة ولكن هذا ما حدث.

ثانياً.. القضية لا تقتصر على رد الفعل فالدفاع عن الكويت هو دفاع عن المملكة ويعلم الله كم شعرت بالراحة النفسية حين تحررت بلادكم التي هي بلادنا وحين عاد أبناء الكويت إلى بلدكم التي عادت إليها شرعتها..

إنني لا أبالغ إذا قلت لك أنني كنت أسعد منكم بعودة بلادكم إليكم قد يكون في كلامي هذا مبالغة ولكن هذا هو احساسني لقد سعدت القيادة السعودية وشعبها وهي ترى أعلام النصر تحف في سماء الكويت وفوق أرضها الطيبة.

س - سيدي خادم الحرمين.. دعني أعد إلى خطابك في قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة والذي أعلنت فيه عن رغبتكم القوية في أن لا يجل موعد انعقاد القمة المقبلة في مسقط إلا وزالت جميع مشاكل الحدود بين دول الخليج..

تنتطلع إلى الخارج إذا دعت الحاجة إنني ألاحظ بالمناسبة أن الخارج عبر أمواله بدأ يأتي إلينا مما يدل على أننا نعطي أموالنا هناك فيعود بها إلى هنا.

نحن نستفيد من هذه الأموال استفادة قليلة وهو يستفيد منها بمرود أفضل.

في البنوك السعودية كما أعرف أموال أجنبية تريد أن تستثمر في بلادنا خصوصا في الصناعات.

إن المال الخليجي بإمكانه أن يتحرك بشكل مترابط وسيكون المردود أفضل لنتائج دول مجلس التعاون الوطني.

س - سيدي خادم الحرمين.. أريد أن أسألكم عن مجلس الشورى السعودي ماذا فعل وماذا قدم؟.

ج - عناصر مجلس الشورى عناصر مهمة وكفاءات عالية.. والمجلس يمارس الآن دوراً مهماً في حياتنا السياسية ودوره الاستشاري مهم وهو يتبلور من خلال الجلسات ومن خلال الأعضاء ذوي الكفاءات العالية كما قلت.

إن أداء المجلس خلال فترة عمله السابقة أداء نحترمه ونقدريه لقد تداول في قضايا وطرح آراء يؤخذ بها وفي كل الأحوال فإن تعدد الآراء يضع أمام صاحب القرار الرؤية الأفضل.

إن المجلس الاستشاري السعودي أدى

زعاماتها على مستوى رغبات شعوبها أو على مستوى حقيقة مصالح هذه الشعوب وهي مصالح لا تقضى إلا بالوصل والتواصل فيما بينها.

ليس لدي شيء محدد أقوله في هذا الموضوع سوى إنه ربما نحتاج لبعض الوقت.

س - سيدي خادم الحرمين.. نعود إلى الموضوع الاقتصادي لنسألكم.. ماذا يمكن للقطاع الخاص الخليجي أن يفعله متضامنا؟.

ج - بداية.. لا بد للقطاع الخاص أو حتى للقطاع الحكومي أن يكون مؤمنا بالاستثمار في بلده وداخل أسوار بلده ثم إن ربط هذا الاقتصاد ربطاً مصلحياً سيكون مفيداً لعموم دول مجلس التعاون.

فالمال الذي لا يجد فرص الاستثمار في بلده سيجدها في بلد آخر من بلدان مجلس التعاون بدل أن ينتقل إلى العمل خارج الحدود.

إن ترحيل الأموال خارج حدود هذا التكتل الخليجي تحت دعوى البحث عن فرص استثمارية يوحى وكأن دول مجلس التعاون ليست مرتبطة بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية.

إن العالم بحاجة إلى صناعات اقتصادية الكلفة وهذه لن تنشأ في دول بعيدة أننا بحاجة إلى ربط مسار المال الخليجي بشكل جيد بحيث ينمو الدخل الخليجي وبعدها

دوراً مهماً.

س - سيدي خادام الحرمين.. نسألك عن باقي المجالس نقصد مجالس الأقاليم؟.

ج - هي الأخرى استطاعت أن توزع مركزية القرار فنحن نضع أمام امراء المناطق أفضل الاتجاهات وتكون الرؤية قبل اتخاذ القرار شاملة ويخرج القرار بالتالي أفضل. إن هذه المجالس تضع صاحب القرار بدورها في أفق رحب يجعل قراره صائبا.

\*\*\*

**نص البيان الختامي الصادر عن ختام اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والخمسين.**

(الوطن، الكويت، ٢٠/٩/١٩٩٥، العدد ٧٠٤٣ - ١٤٨٩).

عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقه البالغ إزاء «المعلومات الضخمة والخطيرة والمروعة التي اعترف بها النظام العراقي مؤخراً حول برامج اسلحته النووية والبيولوجية والجرثومية والصواريخ بعد نكران أربع سنوات».

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عقب اختتام المجلس الوزاري لمجلس التعاون «وزراء الخارجية» في دورتهم السادسة والخمسين في الرياض أمس بعد ثلاث جلسات على مدى يومين.

وقال البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي أن موقف النظام العراقي يؤكد «عدم جديته ومصادقته تجاه التزاماته الدولية وهو ما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة».

وأعرب المجلس الوزاري عن أسفه الشديد «لقيام الحكومة العراقية بانتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية خطيرة من شأنها إلحاق اضرار فادحة للمنطقة العربية بكاملها وبالعراق نفسه يصعب التكهن بنتائجها».

وطالب المجلس «بمواصلة الضغوط على الحكومة العراقية حتى تثبت النوايا السلمية وتنفذ كافة القرارات الدولية المتعلقة بعدوانها على الكويت وخاصة فيما يتعلق بالافراج عن الأسرى الكويتيين وغيرهم الذين طالت معاناتهم نتيجة المhapلة العراقية».

كما شدد المجلس على ضرورة استكمال العراق «تنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإعادة كافة الممتلكات وأن يلتزم بألية التعويضات ويمتنع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امثالاً للقرار رقم ٩٤٩».

وتضمن البيان العديد من القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس خليجياً وإقليمياً ودولياً في مقدمتها قضية الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران ومسيرة السلام في الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك والصومال

دوراً مهماً.

س - سيدي خادام الحرمين.. نسألك عن باقي المجالس نقصد مجالس الأقاليم؟.

ج - هي الأخرى استطاعت أن توزع مركزية القرار فنحن نضع أمام امراء المناطق أفضل الاتجاهات وتكون الرؤية قبل اتخاذ القرار شاملة ويخرج القرار بالتالي أفضل. إن هذه المجالس تضع صاحب القرار بدورها في أفق رحب يجعل قراره صائبا.

\*\*\*

**نص البيان الختامي الصادر عن ختام اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والخمسين.**

(الوطن، الكويت، ٢٠/٩/١٩٩٥، العدد ٧٠٤٣ - ١٤٨٩).

عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقه البالغ إزاء «المعلومات الضخمة والخطيرة والمروعة التي اعترف بها النظام العراقي مؤخراً حول برامج اسلحته النووية والبيولوجية والجرثومية والصواريخ بعد نكران أربع سنوات».

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عقب اختتام المجلس الوزاري لمجلس التعاون «وزراء الخارجية» في دورتهم السادسة والخمسين في الرياض أمس بعد ثلاث جلسات على مدى يومين.

وقال البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي أن موقف النظام العراقي يؤكد «عدم جديته ومصادقته تجاه التزاماته الدولية وهو ما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة».

وأعرب المجلس الوزاري عن أسفه الشديد «لقيام الحكومة العراقية بانتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية خطيرة من شأنها إلحاق اضرار فادحة للمنطقة العربية بكاملها وبالعراق نفسه يصعب التكهن بنتائجها».

وطالب المجلس «بمواصلة الضغوط على الحكومة العراقية حتى تثبت النوايا السلمية وتنفذ كافة القرارات الدولية المتعلقة بعدوانها على الكويت وخاصة فيما يتعلق بالافراج عن الأسرى الكويتيين وغيرهم الذين طالت معاناتهم نتيجة المhapلة العراقية».

كما شدد المجلس على ضرورة استكمال العراق «تنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإعادة كافة الممتلكات وأن يلتزم بألية التعويضات ويمتنع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امثالاً للقرار رقم ٩٤٩».

وتضمن البيان العديد من القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس خليجياً وإقليمياً ودولياً في مقدمتها قضية الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران ومسيرة السلام في الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك والصومال

لقرارات مجلس الأمن التي عاجلت الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي والتخفيف من معاناته».

وفيمما يتعلق بتطورات العلاقات بين دول المجلس وايران وقضية احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث أكد المجلس «موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى».

وجدد المجلس «تأييده التام والمطلق لكافة الاجراءات والوسائل السليمة التي تتخذها الامارات لاستعادة سيادتها على الجزر» داعياً ايران إلى قبول المبادرة الاماراتية بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

وعبر المجلس عن قلقه من مواصلة ايران اتخاذ الاجراءات الرامية لتكريس احتلالها للجزر معتبراً ذلك انتكاساً لسيادة دولة الامارات ومخالفة لمبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

واستعرض المجلس تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط وجدد الاعراب عن أمله في أن تحقق عملية السلام أهدافها بما يؤمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من القدس الشريف وكافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في دولة مستقلة.

وأفغانستان والعلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي.

وفيمما يتعلق بقدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل طالب المجلس الوزاري اللجنة الدولية الخاصة بتدميرها وتكثيف جهودها ومضاعفة خبرائها لضمان التأكد من السيطرة على تلك الأسلحة والتخلص منها بأسرع وقت مشيداً في هذا الصدد بجهود اللجنة ومؤكداً دعمه لها.

وحمل المجلس النظام العراقي مسئولية صدور القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي في ٨ سبتمبر الحالي بابقاء العقوبات على العراق قائلاً أنه املتته الظروف والتطورات الأخيرة في العراق وثبوت عدم مصداقيته وجديته في التعامل مع التزاماته الدولية وتطبيق كافة القرارات الدولية.

وأشار البيان إلى عدم تعاون العراق مع اللجنة الثلاثية الخاصة بالأسرى الكويتيين وغيرهم وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهو ما يعتبره المجلس «خرقاً سافراً لاتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن».

وأكد المجلس في بيانه «حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه ورفضه لأية سياسات تهدف إلى تقسيمه».

كما عبر عن «تعاطفه مع الشعب العراقي في محتته ومعاناته التي تتحمل الحكومة العراقية مسئوليتها بالكامل نتيجة رفضها



وبخاصة فرنسا وبريطانيا في هذا الخصوص  
«وبسلا إجراءات الحازمة» لحلف شمال  
الاطلسي «ناتو».

وأعرب المجلس عن أمله في ارغام  
الصرب على الانصياع لقرارات الشرعية  
الدولية وتأمين سحب اسلحتهم الثقيلة من  
المنطقة المحيطة ب سرايفو مؤكداً أن السلام  
يجب أن يستند إلى سيادة جمهورية البوسنة  
الهرسك ووحدة اراضيها.

وعبر المجلس عن ارتياحه لجهود ونتائج  
اجتماع مجموعة الاتصال المبنية عن منظمة  
المؤتمر الاسلامي في كوالالمبور خلال الشهر  
الحالي بخصوص دعم البوسنة.

وبالنسبة إلى الأوضاع في الصومال  
وأفغانستان دعا المجلس الفصائل المتحاربة  
للتجاوب مع الجهود المبذولة لتحقيق  
المصالحة الوطنية وحقق الدماء «ومراعاة  
مصالح اوطانهم وشعوبهم واحلال السلام  
والأمن والرخاء».

وفي الجانب الاقتصادي استعرض  
المجلس القضايا التي ستطرح أمام القمة  
الاقتصادية بعمان الشهر المقبل وأكد أهمية  
التنسيق بين دول المجلس في هذا الشأن.

وفما يخص بالتعاون بين دول المجلس  
ودول الاتحاد الأوروبي رحب المجلس  
بالنتائج الايجابية للاجتماع المشترك في غرناطة  
باسبانيا في يوليو الماضي.

وطالب المجلس راعيي عملية السلام  
أمريكا وروسيا والمجتمع الدولي بالتدخل  
لتأمين التزام اسرائيل بروح ونص الاتفاقيات  
الثنائية مع الفلسطينيين المتعلقة بالمرحلة الثانية  
من اتفاق اعلان المبادئ وتنفيذها وفق  
البرنامج الزمني المحدد.

كما طالب المجلس بامتناع اسرائيل عن  
وضع العراقيل أمام المفاوضات بها فيها  
سحب قوتها من الخليل والكف عن مصادرة  
الأراضي الفلسطينية ووقف الاعتداءات  
الارهابية للمستوطنين اليهود.

وجدد المجلس مطالبته لمجلس الأمن  
الدولي بالزام اسرائيل بعدم احداث أي  
تغييرات ديمغرافية بمدينة القدس «سكانية  
وجغرافية» بحدودها المعروفة قبل ٤ يونيو  
١٩٦٧.

وحول المسار السوري - الاسرائيلي ناشد  
المجلس راعيي السلام مضاعفة الجهود  
لاحراز تقدم على هذا المسار مؤكداً «دعمه  
التام لمطالب سوريا العادلة ومقدراً جهودها  
لانجاح عملية السلام» كما عبر امله في انهاء  
الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

وفما يتعلق بمستجدات الاوضاع في  
جمهورية البوسنة والهرسك عبر المجلس عن  
ترحيبه باتفاق المبادئ الذي توصلت اليه  
الاطراف المعنية مشيداً بالجهود الجادة  
للولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروي

معاليكم واصحاب المعالي والسعادة وزراء خارجية ومندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن تحيات معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية وتمنياته لاجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق والذي كان يوده أن يكون بيننا لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك.

معالي السيد الرئيس .. لقد انشئت الامم المتحدة قبل خمسين عاماً لاقاذا الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية احزاناً يعجز عنها الوصف وعلى هذا الاساس فقد أكد المجتمع الدولي في مستهل الميثاق على الحقوق الاساسية للانسان وتحقيق العدالة والعيش في سلام وحسن الجوار وعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة واستخدام الاداة الدولية في تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وتكريساً لهذا المنطلق فقد عملت الاجهزة المختلفة للامم المتحدة من منظمات دولية وانسانية ووكالات متخصصة كل في اختصاصها من اجل تحقيق هذه المقاصد النبيلة التي نص عليها الميثاق. وفي اطار هذه الاختصاصات فقد اضطلع مجلس الأمن بصفته المسئول الرئيسي على صون وحفظ السلم الدوليين بدور بارز في هذا المجال. وقد اتسع هذا الدور في الآونة الأخيرة كما وكيفا

ورحب المجلس بالدعوة الاوروبية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك في لوكسمبورغ خلال ٢٢ - ٢٣ ابريل من العام المقبل معرباً عن تطلعه لاستكمال انشاء فريق الخبراء بين الطرفين الذي دعا اليه اجتماع غرناطة بشأن المعوقات والحلول.

كما اعرب المجلس عن ترحيبه بالاجتماع التحضيري بين المجموعتين الذي سيعقد في مسقط بسلطنة عمان في شهر نوفمبر المقبل. وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على الساحة الخليجية ناقش المجلس المقترحات الخاصة بتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وعبر عن أمله في أن تستكمل لجنة التعاون المالي والاقتصادي «وزراء الاقتصاد والمالية» مناقشاتها بشأنها قبل اجتماعها التحضيري للقمّة الخليجية القادمة بمسقط.

\*\*\*

**نص كلمة سلطنة عمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة.**

(عمان، مسقط، ٢٧/٩/١٩٩٥، العدد

٥٢٣٤).

معالي السيد الرئيس  
أود في البداية أن أقدم لمعاليكم التهنئة على ترؤسكم لهذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن ويسرني في هذه المناسبة ان انقل إلى

معاليكم واصحاب المعالي والسعادة وزراء خارجية ومندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن تحيات معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية وتمنياته لاجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق والذي كان يوده أن يكون بيننا لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك.

معالي السيد الرئيس .. لقد انشئت الامم المتحدة قبل خمسين عاماً لاقاذا الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية احزاناً يعجز عنها الوصف وعلى هذا الاساس فقد أكد المجتمع الدولي في مستهل الميثاق على الحقوق الاساسية للانسان وتحقيق العدالة والعيش في سلام وحسن الجوار وعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة واستخدام الاداة الدولية في تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وتكريساً لهذا المنطلق فقد عملت الاجهزة المختلفة للامم المتحدة من منظمات دولية وانسانية ووكالات متخصصة كل في اختصاصها من اجل تحقيق هذه المقاصد النبيلة التي نص عليها الميثاق. وفي اطار هذه الاختصاصات فقد اضطلع مجلس الأمن بصفته المسئول الرئيسي على صون وحفظ السلم الدوليين بدور بارز في هذا المجال. وقد اتسع هذا الدور في الآونة الأخيرة كما وكيفا

ورحب المجلس بالدعوة الاوروبية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك في لوكسمبورغ خلال ٢٢ - ٢٣ ابريل من العام المقبل معرباً عن تطلعه لاستكمال انشاء فريق الخبراء بين الطرفين الذي دعا اليه اجتماع غرناطة بشأن المعوقات والحلول.

كما اعرب المجلس عن ترحيبه بالاجتماع التحضيري بين المجموعتين الذي سيعقد في مسقط بسلطنة عمان في شهر نوفمبر المقبل. وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على الساحة الخليجية ناقش المجلس المقترحات الخاصة بتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وعبر عن أمله في أن تستكمل لجنة التعاون المالي والاقتصادي «وزراء الاقتصاد والمالية» مناقشاتها بشأنها قبل اجتماعها التحضيري للقممة الخليجية القادمة بمسقط.

\*\*\*

**نص كلمة سلطنة عمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة.**

(عمان، مسقط، ٢٧/٩/١٩٩٥، العدد

٥٢٣٤).

معالي السيد الرئيس  
أود في البداية أن أقدم لمعاليكم التهئة على ترؤسكم لهذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن ويسرني في هذه المناسبة ان انقل إلى

المحتملة وزيادة دور وتطوير سبل الدبلوماسية الوقائية فقد وفرت ورقة الموقف التي قدمها معالي الأمين العام بعنوان ملحق خطة السلام افكاراً ومقترحات بناءة في النقاش المتعلق بتنمية أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

إننا نعتقد أن البيان الرئاسي الذي اصدره المجلس بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٩٥ بشأن هذه الورقة بجانب البيان الرئاسي المعني باتفاقية وتعزيز الترتيبات المتصلة بالتشاور وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات حفظ السلام هما خطوة في الاتجاه المطلوب لتعزيز قدرة المنظمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب الميثاق. إن السلم المنشودة معالي الرئيس كما توخاه الميثاق لم يتحقق بعد ففي الشرق الأوسط ورغم توجه الاطراف العربية والاسلامية إلى الحوار والتفاوض بعد عقود من الحروب والكرهية الا أنه لم يتحقق حتى الآن التقدم المنشود وبالذات على المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي ورغم ذلك فإننا نأمل من أن ديناميكية العملية السليمة الجارية سوف تزيل العقبات الماثلة امامها لتحقيق الهدف المنشود منها وهو اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. إن اسرائيل التي تحتل الاراضي الفلسطينية السورية واللبنانية تتحمل المسؤولية إزاء

بدرجة أن قوات حفظ السلام التي كانت تعتبر أداة مقبولة عالمياً أصبحت اليوم أداة لا غني عنها في حفظ السلام والأمن في كثير من بقاع العالم. لقد حققت قوات حفظ السلام نجاحات باهرة في مختلف مناطق العالم مثل ناميبيا السلفادور، كمبوديا، وهايتي.

وفي نفس الوقت فقد واجهت هذه القوات عقبات وتعثرات حالت دون انجاز مهامها على الوجه المنشود كما هو الحال في الصومال ورواندا وليبيريا والبوسنة والهرسك. إن المشاق والتضحيات الجلييلة التي قدمتها قوات حفظ السلام بالإضافة إلى الاعباء المالية الكبيرة التي تكبدتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص تستدعي من المجتمع الدولي التمعن والاستفادة من هذه التجارب. إن هذا يتطلب التوجه أكثر من أي وقت مضى نحو المنظمات والهيئات الاقليمية لقيامها بالدور المطلوب فيما يخص حل المنازعات الاقليمية طبقاً لما نص عليه الفصل السادس من الميثاق. كما أن ذلك يستدعي اجراء دراسة دقيقة ومستفيضة قبل الشروع في أية عملية لحفظ السلم والتي يجب أن تكون بموافقة صريحة من الأطراف المعنية ومحددة من حيث الاطار الزمني والاهداف والولاية وفي حدود طاقات وامكانيات اجهزة الامم المتحدة القائمة.

وفيا لمخاض المعالجة المبكرة للنزاعات

في الآونة الأخيرة وما يواجهه العالم من تحديات جديدة تتطلب منا العمل بمنظور يتلاءم والمعطيات الجديدة للتعاقد الدولي.

إن اجتماعنا اليوم على هذا المستوى الرفيع يوفر لنا فرصة مواتية لتبادل الآراء في هذا السياق بغية مواجهة العقبات الجديدة التي تهدد الاستقرار والأمن في العالم.

إن مواجهة هذه التحديات سواء أكانت في حل المشاكل الإقليمية العالقة أو تخفيف الهوة الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الدول المتقدمة والنامية تتطلب من الأمم المتحدة تكثيف جهودها أكثر من أي وقت مضى لإيجاد الحل أو التوافق المطلوب لها. إننا نرى أن المنظمة الدولية تملك من القدرات الكامنة ما يؤهلها للقيام بدورها المطلوب بهذا الشأن. ومع ذلك ندرك العقبات التي تعترض منظمنا مما يتطلب العمل الجاد على إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإبتكار آليات أقل كلفة وأكثر فعالية وعدم زج الأمم المتحدة في كل صغيرة وكبيرة والتزام الدول الاعضاء بواجبات العضوية فيها. إن هذا المسعى النبيل يوجب على الدول الاعضاء السمو أكثر من أي وقت مضى فوق خلافاتها وإظهار التعاضد الحقيقي والنوايا الثابتة التي تمكن الأمم المتحدة من ارتياد آفاق القرن الواحد والعشرين بحيث تصبح التنمية المستدامة جزءاً من حياة الشعوب ليتحقق معها السلم

نجاح هذه العملية السليمة والتي بنيت على اساس قرارات مجلس الأمن ارقام ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلم.

وفي نفس هذا السياق فقد اصيبت الجهود المبذولة لمساعدة العراق في تجاوز محتته بنكسة كبيرة نتيجة اخفاء الحكومة العراقية وحتى وقت قصير المعلومات الخطيرة التي تم الكشف عنها مؤخراً رغم مطالبة اللجنة الخاصة بذلك. اصف إلى ذلك استمرار الوضع المتردي في العديد من المناطق الأخرى من العالم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الوضع في كل من الصومال ورواندا وافغانستان والبوسنة والهرسك.

وفي نفس هذا الاتجاه فلا بد لنا أن نذكر أن الامن الجماعي لم يعد مقصوراً على المصادر العسكرية. إن هناك اخطاراً أخرى تهدد الأمن والاستقرار مثل الارهاب والتطرف والتعصب. إن هذه الظواهر السلبية لا تهدف الا لتقويض التسامح وروح القانون. إن الالتزام بالأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق يتطلب الوقوف أمام هذه الظواهر من اجل دعم السلام والأمن اللذين هما الدعمتان الاساسيتان للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

معالي الرئيس ...

إن المتغيرات الجذرية التي شهدتها البشرية

والأمن والمستقبل الزاهر للأجيال القادمة.

وشكراً معالي الرئيس ....

\*\*\*

**مقابلة صحافية مع الشيخ سعد  
العبد الله الصباح رئيس مجلس  
الوزراء ولي العهد في دولة الكويت  
حول عدد من القضايا المهمة.**

(الأهرام، القاهرة، ١٠/١١/١٩٩٥،  
العدد ١٧١٢).

س: في الوقت الراهن... هناك كثيرون  
يحملون الكويت مسئولية عودة الوفاق  
العربي.. ما رأيكم في هذا الموضوع؟ هل  
الكويت هي المسؤولة، أم أن المشكلة في عودة  
المصالحة العربية ذاتها، وما هي رؤية الكويت  
لتحقيق هذه المصالحة؟

ج: للجواب على هذا السؤال أقول لكم  
ان لدينا استراتيجية ثابتة خاصة بالعمل  
العربي الجماعي. وكما تعلمون أنه عند وقوع  
العدوان العراقي الغادر على الكويت هناك  
دول ساندت العراق في هذا العدوان، سواء  
كانت المساندة أو هذا الدعم قد تم بشكل  
مباشر أو غير مباشر. ولذا فإننا نعتبر ان هذه  
الدول كان لها دور في العدوان العراقي طيلة  
أشهر الاحتلال للكويت. استراتيجيةنا  
تؤكد بالدرجة الأولى أنه على رئيس النظام  
الحاكم في العراق أن ينفذ جميع قرارات

مجلس الأمن، هذا فيما يخص العراق، وفيما  
يتعلق بموقف أو مواقف الدول التي  
ساندت العراق وكونها شعرت بأنها  
أخطأت في حق الكويت وأهلها فإننا لم  
نغلق الأبواب في وجه هذه الدول، قلنا  
يجب على هذه الدول أن تطرح سياسة تؤكد  
فيها بوضوح ضرورة أن يقوم النظام الحاكم  
في العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن،  
ومن أبرز هذه القرارات القرار الخاص  
بالإفراج عن جميع الأسرى، هذا هو موقفنا  
أعلنه بمنتهى الوضوح والصراحة فيما  
يتعلق بهذه القضية.

س: ترددت تصريحات بأن الكويت  
مستعدة لعودة العلاقات التدريجية مع ما  
يسمى بدول الضد... هل هذه التصريحات  
مازالت سارية أم لا؟

ج: هذه التصريحات لا تعني وضع  
العراقيل أو قفل الأبواب في وجه هذه الدول،  
إنما نحن طلبنا من المسؤولين في هذه الدول أن  
يعلنوا مواقفهم. نحن لا ننظر للماضي وإنما  
نتطلع للحاضر والمستقبل... هناك مواقف  
إيجابية عديدة تدل على الوقوف مع الكويت  
وليس مجرد كلام، فأهل الكويت جميعاً  
يريدون التأكد من أن هذه الدول قد جاءت  
بنية حسنة ومصداقية وأن تبرز هذه الدول  
هذا الموقف الجديد.

س: وبعد هذا التطور في المواقف.. هل

والأمن والمستقبل الزاهر للأجيال القادمة.  
وشكراً معالي الرئيس ....

\*\*\*

**مقابلة صحافية مع الشيخ سعد  
العبد الله الصباح رئيس مجلس  
الوزراء ولي العهد في دولة الكويت  
حول عدد من القضايا المهمة.  
(الأهرام، القاهرة، ١٠/١١/١٩٩٥،  
العدد ١٧١٢).**

س: في الوقت الراهن... هناك كثيرون  
يحملون الكويت مسئولية عودة الوفاق  
العربي... ما رأيكم في هذا الموضوع؟ هل  
الكويت هي المسئولة، أم أن المشكلة في عودة  
المصالحة العربية ذاتها، وما هي رؤية الكويت  
لتحقيق هذه المصالحة؟

ج: للجواب على هذا السؤال أقول لكم  
ان لدينا استراتيجية ثابتة خاصة بالعمل  
العربي الجماعي. وكما تعلمون أنه عند وقوع  
العدوان العراقي الغادر على الكويت هناك  
دول ساندت العراق في هذا العدوان، سواء  
كانت المساندة أو هذا الدعم قد تم بشكل  
مباشر أو غير مباشر. ولذا فإننا نعتبر ان هذه  
الدول كان لها دور في العدوان العراقي طيلة  
أشهر الاحتلال للكويت. استراتيجيةنا  
تؤكد بالدرجة الأولى أنه على رئيس النظام  
الحاكم في العراق أن ينفذ جميع قرارات

مجلس الأمن، هذا فيما يخص العراق، وفيما  
يتعلق بموقف أو مواقف الدول التي  
ساندت العراق وكونها شعرت بأنها  
أخطأت في حق الكويت وأهلها فإننا لم  
نغلق الأبواب في وجه هذه الدول، قلنا  
يجب على هذه الدول أن تطرح سياسة تؤكد  
فيها بوضوح ضرورة أن يقوم النظام الحاكم  
في العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن،  
ومن أبرز هذه القرارات القرار الخاص  
بالإفراج عن جميع الأسرى، هذا هو موقفنا  
أعلنه بمنتهى الوضوح والصراحة فيما  
يتعلق بهذه القضية.

س: ترددت تصريحات بأن الكويت  
مستعدة لعودة العلاقات التدرجية مع ما  
يسمى بدول الضد... هل هذه التصريحات  
مازالت سارية أم لا؟

ج: هذه التصريحات لا تعني وضع  
العراقيل أو قفل الأبواب في وجه هذه الدول،  
إنما نحن طلبنا من المسؤولين في هذه الدول أن  
يعلنوا مواقفهم. نحن لا ننظر للماضي وإنما  
نتطلع للحاضر والمستقبل... هناك مواقف  
إيجابية عديدة تدل على الوقوف مع الكويت  
وليس مجرد كلام، فأهل الكويت جميعاً  
يريدون التأكد من أن هذه الدول قد جاءت  
بنية حسنة ومصداقية وأن تبرز هذه الدول  
هذا الموقف الجديد.

س: وبعد هذا التطور في المواقف.. هل

لنحافظ على حاضرتنا ومستقبلنا.

س: وهل نجحت مهمة وزير الخارجية في تلك الزيارة للإمارات؟

ج: الأخ صباح الأحمد قام بزيارته والتقى بالشيخ زايد وعاد إلى الكويت بعد أن استمع إلى كثير من تصور الشيخ زايد لقضية المصالحة، وسمعنا شرح الشيخ زايد لتصريجه فيما يتعلق بضرورة أن يقوم العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن. ونقول أن هذا الموضوع - في الحقيقة - غير قابل للمساومة أو اللف والدوران، هذه القرارات الدولية التي صدرت بشأن العراق لا نحن ولا أي بلد في العالم يملكها، هذه القرارات صدرت من منظمة دولية اسمها مجلس الأمن، فعلى العراق أن ينفذ جميع هذه القرارات.

س: صاحب السمو.. الشيخ زايد أكد أيضاً أن الإمارات مع الكويت قلباً وقالباً؟

ج: موقف الشيخ زايد موقف إيجابي.  
س: أكد الشيخ زايد أيضاً أنه مع الكويت في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل ١٠٠٪؟  
ج: نعم... نعم.

س: أنا سألت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عما إذا كان يمكن أن تشارك الكويت في أية مبادرة عربية جماعية لتقديم معونات إنسانية لشعب العراق فقال لي: أنا أوافق.

ج: لشعب العراق...

من الممكن أن تعود العلاقات مع هذه الدول؟

ج: ليس عندنا مانع. الحقيقة حينما تعلن هذه الدول مواقفها بصراحة وبمصادقية وأنها مع الكويت لن نضع التعقيدات، إننا في الكويت نسمع بأن هذه الدول شعرت بالخطأ وتقدم بتوجه ومسعى جديدين. أما الخلافات فالكويت ليست سبباً فيها، من السبب الذي يشق الأمة العربية؟ إنه صدام حسين.

س: ماذا كانت طبيعة مهمة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد خلال زيارته للإمارات ولقائه مع الشيخ زايد رئيس الإمارات بعد تصريحاته عن المصالحة؟

ج: أريد أن أبين الحقيقة... إن علاقاتنا مع الاخوة في مجلس التعاون الخليجي طيبة وممتازة ونسعى إلى تكثيف هذه العلاقات والتعاون في كل الميادين. وطبعاً نحن نعرف للشيخ زايد موقفه. ولكن بعد تصريحاته وخاصة ما تعلق منها بالمصالحة قلنا إنه لا تزال هناك أمور يجب أن تسبق المصالحة، وهناك خطوات وإجراءات للمصالحة. أولادنا لا يزالون أسرى في السجون العراقية، نوايا صدام لا تزال كما هي.. أطباعه التوسعية لا تزال قائمة، فكيف نتصالح؟ وما الأسس التي نعتمد عليها في شرح قضية المصالحة؟ هناك خطوات وإجراءات يجب أن تتخذ



س: للشعب.. وليس للنظام، وذلك في شكل معونة إنسانية غذائية وطبية، ولكن ليست في شكل أموال تصرف على أسلحة مثلاً...

ج: دعني أجب على هذا السؤال بمتهى الصراحة والوضوح. إحساسا بالواجب لم تتأخر الكويت عن إرسال معونات في شكل مواد غذائية وأدوية إلى المشردين في الجنوب وشمال العراق من ناحية إنسانية. أرسلنا - ومستعدون ان نرسل - معونات غذائية وأدوية وما يحتاجه هؤلاء المشردون الموجودون على الحدود الجنوبية والشمالية.

س: وشعب العراق... مادامت ليست هناك أموال تستخدم لصالح النظام...

ج: ان أولئك الذين ساعدناهم هم جزء من الشعب العراقي وموجودون في الجنوب والشمال.

س: إن الناس يتساءلون دائما عن تصور الكويت لقيام علاقات مع العراق في المستقبل، خاصة أنه حتى في ظل غياب صدام فإن الأجيال الكويتية والعراقية ستعيش مع بعضها البعض كجيران؟

ج: هذا السؤال يحتاج في الحقيقة إلى مزيد من الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات المستقبلية بين العراق والكويت. ما حدث خلال الاحتلال العراقي للكويت لا يمكن للمواطن الكويتي أن ينساه بهذه السهولة... لا يمكن.

س: لكن جيرانك سيظلون جيرانك وأنت جارهم...

ج: نعم جبراني... لكن يجب ان نأخذ - في الحقيقة - بعض الأمور بعين الاعتبار.. هناك ٦٠٠ كويتي اسير حتى الآن، هذا وحده يكفي أن يكون رداً واضحاً.. أن أي مواطن كويتي اليوم لا يستطيع أن ينسى ما حدث، لأن الجرح مازال مفتوحاً.

س: جهود الجامعة العربية... هل وصلت إلى أية نتائج بالنسبة للأسرى والمفقودين؟

ج: الكويت تقدر وتشكر الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية على كل الجهود التي بذلها - ولا يزال يبذلها - في كل الميادين من أجل الإفراج عن الأسرى الكويتيين، ونتمنى له التوفيق في جهوده.

س: ولكن ما الذي تم التوصل إليه لمعرفة مكان هؤلاء الأسرى والمفقودين؟

ج: يقولون أنه يجري البحث عنهم.. هناك اجتماعات تتم على مستوى رئيس اللجنة الكويتية للأسرى والمفقودين الأخ سالم صباح السالم، وهذه الاجتماعات تتم مرة كل ٣ أشهر في سويسرا مع ممثلين عن الأمم المتحدة، وانبثقت من هذه اللجنة الأم لجنة فنية تجتمع على الحدود العراقية الكويتية: مرة بالعراق ومرة بالكويت.

وقبل اسبوع مضى عقد الاجتماع الثالث

التبادل التجاري بين الدولتين يرقى إلى مستوى هذه العلاقة؟ وكيف يتم تطويره؟

ج: أرد على هذا السؤال بالقول إننا في الكويت نتطلع إلى مزيد من التعاون مع الشقيقة مصر في كل المجالات... في كل الميادين بما فيها المجالات الاقتصادية والتجارية. إننا بدون حساسية أو تعقيدات نود أن نسمع من إخواننا المصريين الإجراءات والخطوات المطلوبة من الجانب الكويتي لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بل وفي كل الميادين لأننا نعتبر أن هذا التعاون سيعود بالخير والمنفعة على الكويت ومصر. إننا لن ننسى مواقف مصر من الكويت ومساندتها لها في الماضي والحاضر.

س: إن العلاقة بين البلدين هي علاقة حب مستمرة.

ج: نحن في الكويت نتطلع إلى المزيد من التعاون.

س: ما هي أوضاع العمالة المصرية في الكويت؟

ج: يا أخي إخواننا المصريون - كما قلت وأكرر دائماً - يساهمون معنا في إعادة بناء الكويت. ويهمني في الحقيقة أن اسمع من إخواننا في مصر ما هي الخطوات المطلوبة من السلطات في الكويت، ونحن على استعداد أن نقدم للإخوة في مصر كل التسهيلات المطلوبة.

- شكرا سمو الأمير....

\*\*\*

ومازلنا نسمع من الجانب العراقي وعوداً بالبحث عن الأسباب والرد في الشهر القادم.

س: وهل لم يصل أي رد بالنسبة لأية مجموعة؟

ج: لم يصلنا أي رد مقنع أبداً من الجانب العراقي حتى الآن.

س: هناك مجموعات عراقية كثيرة تقوم بالهرب - وخصوصاً من الضباط - وتلجأ إلى الكويت.. أعتقد أن من بينهم طياراً...

ج: هؤلاء يأتون في الحقيقة عن طريق البر سيراً على الأقدام، ويمكن أيضاً أن هناك أناساً من دول أخرى يأتون إلينا ونحن نستقبل هؤلاء الأشخاص ومعهم عائلاتهم ونقدم لهم التسهيلات وندرس أوضاعهم.

س: ما هو تقويمكم لدور الصحافة الكويتية في المرحلة الحالية؟... أوجه هذا السؤال لكم بصفتي نقيب الصحفيين المصريين.

ج: تحدث في الصحافة الكويتية بعض الشطحات - كما تقولون انتم - ونتقبل مثل هذه الشطحات عندما تكون في حدود معقولة ومقبولة... ولكننا نحرص كل الحرص على أن ما يكتب لا يؤثر على العلاقات والاتفاقيات القائمة بيننا وبين الدول الشقيقة والصديقة. وهناك تفهم من قبل الإخوة العاملين في المجال الصحفي.

س: العلاقات السياسية بين مصر والكويت علاقات أكثر من متميزة لكن هل ترى أن حجم